

«بيوت الديار» ترسي عقد الأعمال الإنشائية للمرحلة الثانية بديار المحرق

الوسط - المحرر الاقتصادي

قامت شركة بيوت الديار على هامش معرض الخليج للعقار، بتربية عقد الأعمال الإنشائية للمرحلة الثانية من مشروع البيوت الاقتصادية الواقع بديار المحرق. وقد تمت ترسية العقد على الهداية للمقاولات والتي ستقوم بموجبه ببناء 196 فيلا ذات مواصفات عالية ومزايا توافقت احتياجات وتطلعات العوائل البحرينية.

وتمت مراسم توقيع العقد بجناح شركة بيوت الديار بمعرض الخليج للعقار وبحضور المدير العام لشركة بيوت الديار هشام المؤيد ونائب المدير العام بشركة الهداية للمقاولات جواد علوي. وقال المؤيد: «نحن سعداء بتعيين شركة الهداية للمقاولات، وذلك لما تتمتع به من خبرة واسعة



مراسم توقيع العقد بجناح شركة بيوت الديار بمعرض الخليج للعقار

في مجال إنشاء المشاريع الكبيرة، وخاصة أنها إحدى الشركات التي قامت بإنشاء المرحلة الأولى من المشروع مما يعزز من قدرتها على الإنجاز حسب المواصفات العالية المطلوبة وخلال الجدول الزمني

المحدد للمشروع». من جانبه قال علوي: «إن مشروع بيوت الديار يعد من المشاريع الرائدة في المنطقة، ونحن سعداء بأن تكون جزءاً من هذا المشروع ونساهم في إنجازه».

يذكر أن شركة بيوت الديار قامت بطرح المرحلة الثانية من مشروع البيوت الاقتصادية في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2013 والتي تتكون من 196 فيلا. تتميز التصاميم الهندسية لبيوت

الديار بتوفير كل متطلبات العائلة البحرينية، حيث تتراوح عدد الغرف بين 3 و5 غرف، إضافة إلى غرفة الخادمة، وتكون أيضاً من صالة مفتوحة ومطبخ تحضيرية ومطبخ خارجي مع توفير مراب لسيارتين لجميع أنواع الفلل. شركة بيوت الديار هي شركة بحرينية متخصصة في إيجاد الحلول الإسكانية التي تكون في متناول الأسر البحرينية. يقع مشروع بيوت الديار ضمن مشروع «ديار المحرق»، وهو المشروع المصمم ليصبح عند اكتماله مدينة متكاملة قائمة بذاتها تتوفر فيها كل المرافق الحديثة. ويقع المشروع قبالة الساحل الشرقي للمحرق. ويلعب المشروع دوراً مهماً في خطط التوسع الجديدة في البحرين، ويضيف إلى مسيرة التطوير في البحرين.

«مجلس التنمية» يتوقع ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في اقتصاد البحرين هذا العام

المنامة - مجلس التنمية الاقتصادية

توقع مجلس التنمية الاقتصادية في تقريره الاقتصادي الربع سنوي أن يشهد الاقتصاد البحريني هذا العام نمواً في القطاعات غير النفطية في أعقاب الانتعاش القوي للنفط خلال العام الماضي 2013. وأشار التقرير الفصلي الاقتصادي للمجلس إلى تحقيق قطاعات رئيسية كالبنية التحتية زحماً في الأشهر المقبلة ما يعزز الثقة ويرفع العائد لدى بعض قطاعات الأعمال وينعكس إيجابياً على حجم الائتمان المصرفي. وبين التقرير أن نمو القطاعات غير النفطية وعودتها إلى الواجهة يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية أولها تباطؤ معدل النمو السنوي لقطاع الخدمات الحكومية جراء التأخير في إصدار الموازنة العامة ما أثر على الخدمات الحكومية وتراجعها بقوة العام الماضي، غير أن الإنفاق الحكومي يتوقع له النمو بشكل أكبر هذا العام بالمقارنة مع العام الماضي. أما السبب الثاني فهو إقامة عدد من مشاريع البنية التحتية بتمويل من صندوق التنمية الخليج، حيث إنه وبحسب تقارير

صحافية بتصريحات وزارة المالية فإن البحرين ستنفذ مشاريع تقدر كلفتها بـ 4.4 مليار دولار أميركي في السنوات المقبلة. أما السبب الثالث فعزاء التقرير إلى ما شهده القطاع المصرفي من مستويات عالية من السيولة وانخفاض معدلات القروض إلى الودائع (low loan-to-deposit ratios) وهو ما من شأنه أن يزيد من الإقراض مع التسارع في إنشاء المشاريع وبحسن من مستويات الثقة. وبالرجوع إلى أحدث التقديرات الرسمية والتي تناوَلها المجلس في تقرير منفصل فإن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 5.3 في المئة خلال العام 2013. ويدعم هذا النمو تسجيل قطاع النفط زيادة تبلغ قرابة 15.3 في المئة، في الوقت الذي نما القطاع غير النفطية بنسبة تفوق 3 في المئة. بناء على هذا النمو الإيجابي، يتوقع المجلس أن تحقق القطاعات غير النفطية زيادة تتعدى 4 في المئة، ومع ترجيح ثبات النمو لقطاع النفط فإن الناتج الإجمالي المحلي لهذا العام سيتراوح بين 3.5 - 4 في المئة. وترجح تقديرات المجلس الحالية أن يكون هذا الناتج مقارباً لنسبة

3.7 في المئة. وفيما يتعلق بالقطاع النفطي للبحرين فكشف التقرير بأنه من المتوقع أن يشهد القطاع استقراراً هذا العام خصوصاً مع العودة التي شهدتها الإنتاج في حقل أبوسعفة خلال العام الماضي ما قفز بحجمه إلى الأعلى وهو ما ساهم في أن يتسم أداء القطاع النفطي بالقوة، في حين تتواصل الجهود نحو تقديم واعتماد عدد من التقنيات الجديدة في حقل البحرين. وهو ما من شأنه أن يساهم في إنتاج مستقر لهذا الحقل. وأوضح التقرير الاقتصادي الربع سنوي أن مجلس التنمية الاقتصادية استقطب نحو 114 مليون دولار أميركي من الاستثمارات الأجنبية في العام الماضي 2013 من أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا، أي بزيادة تبلغ 12 في المئة عن حجم الاستثمارات المستقطبة في 2012، حيث دخلت إلى سوق المملكة 35 شركة ساساهم في خلق أكثر من 800 وظيفة في قطاعات الخدمات المالية، واللوجستيات، والتصنيع، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا معلومات الاتصال.

وسلط التقرير الضوء على واقع سوق العمل في البحرين الذي مازال يسود به الزخم الإيجابي حيث نمت نسبة التوظيف في القطاع الخاص بـ 5.2 في المئة في الربع الثالث من العام الماضي، وهو ما يعكس تواصل الطفرة والانتعاش في القطاعات الاقتصادية ذات العمالة الكثيفة، كما أنه عكس تحسناً دورياً في وضع سوق العمل حيث واصلت نسبة البطالة المعلنه رسمياً انخفاضها من 4.5 في المئة في نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 4.3 في المئة في ديسمبر/ كانون الأول. كما تطرق التقرير إلى الأوضاع الاقتصادية من منظور عالمي فأشار إلى أنه وعلى الرغم من استمرارية التقلبات في هذه الأوضاع إلا أن أداء الاقتصاديات الاقتصادية مازال يبدو صحياً، في حين أن أداء الاقتصاديات الصاعدة متفاوت إلى حد ما إلا أن الوضع إجمالاً بحسب التقرير يدعو إلى التفاؤل ويمكن أن يساهم إيجابياً في دعم النمو الاقتصادي في البحرين والمنطقة على رغم بعض القلق المتأثر بشأن ظروف الأسواق الصاعدة وما تعكسه من تعقيدات محتملة.

المياه والصرف الصحي

ليساً حقاً إنسانياً أساسياً

يعتبر فريق الأمم المتحدة المكلف صياغة حزمة أهداف التنمية المستدامة لما بعد العام 2015، لاتهامات حادة لتجاوزته الإشارة إلى ضرورة ضمان توفير المياه والصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان الأساسية، وذلك على رغم قرارات المنظمة الأممية بهذا الشأن على مدى سنوات طويلة، وآخرها في يوليو/ تموز 2010. وتكتسب هذه القضية أهمية حاسمة بالنظر إلى واقع أن 780 مليون شخص في العالم لا يحصلون على مياه شرب نظيفة، وأن ملياري شخص يعيشون دون مرافق صرف صحي ملائمة، وهو يبرر الجزم بأن أزمة المياه والصرف الصحي هي واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في عصرنا، وفقاً لائتلاف كبير للمنظمات غير الحكومية المتخصصة. كما يشار إلى أن 3.6 ملايين شخص يموتون، كل سنة، من الأمراض المنقولة عن طريق المياه والتي يمكن تجنبها. وشجبت تغاضي فريق العمل الأممي هذا عن الإشارة إلى حق الإنسان الأساسي في المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، مجموعة من 77 منظمة غير حكومية متخصصة معروفة، في رسالة احتجاج جاء فيها: «نشعر بخيبة أمل عميقة إزاء حذف الإشارة إلى حق الإنسان في المياه والصرف الصحي من وثيقة عمل الدورة الحالية للفريق العامل المفتوح العضوية»، التي بدأت أعمالها يوم 8 مايو/ أيار الجاري. ويقود موجة الاحتجاجات هذه «فريق التعدين العامل»، وهو ائتلاف من المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال تعزيز حقوق الإنسان والبيئة في جميع أنحاء العالم. ويذكر أن فريق الأمم المتحدة المكلف صياغة حزمة أهداف التنمية المستدامة لما بعد العام 2015، يشمل مجموعة أساسية من مندوبي نحو 30 دولة تمثل المجموعات الإقليمية المختلفة. وعقد الفريق عشر جلسات تفارضية منذ مارس/ آذار، لبدءاً لجلسه الحادية عشرة الحالية، التي تليها دورتان أخريان في يونيو/ حزيران ويوليو، وربما تستمر في مطلع العام المقبل. ومن المتوقع أن يعتمد اجتماع قمة لزعماء العالم في سبتمبر/ أيلول العام 2015، حزمة أهداف التنمية المستدامة الجديدة. وشدد ائتلاف المنظمات غير الحكومية في رسالة الاحتجاج المشار إليها، والموجهة إلى سفراء الدول لدى الأمم المتحدة، على أنه من الأممية بمكان أن يتضمن مسار صياغة أهداف التنمية المستدامة حق الإنسان في المياه والصرف الصحي، الآن ولأجيال المقبلة.

تأليف دين

وكالة إنتر بريس سيرفيس

دول الخليج تسعى للربط الإلكتروني لكشف العمالة «غير اللائقة صحياً»

كشف المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون توفيق خوجة عن إطلاق ربط الكروني بين دول المجلس لمنع دخول العمالة غير اللائقة للعمل صحياً، بحيث تشمل القائمة جميع من يتم رفض السماح بقدمهم إلى أية دولة من دول المجلس، وبالتالي منع دخول الأمراض المعدية عن طريقها، مؤكداً أن الربط أسهم في تبادل المعلومات بين الدول الخليجية عن الحالات المصابة والتي تم استبعادها. وأوضح خوجة في حديثه إلى صحيفة «اليوم»، السعودية أنه تم مؤخراً إطلاق نسخة جديدة من برنامج فحص العمالة في الخارج قبل قدومها إلى دول الخليج.

البحرين تستضيف منتدى متخصصاً يبحث آفاق تطوير المحتوى العربي على الإنترنت

عد المتحدثين بها دولة واحدة مثل اللغة اليابانية التي حلت رابعة، وبعد كل من اللغة الألمانية والبرتغالية، فيما انفردت اللغة الإنجليزية بالصدارة تليها كل من الصينية والإسبانية، ومن هنا يتجلى أهمية تطوير المحتوى العربي الرقمي الذي كشفت الإحصائيات وجود فجوة كبيرة نسبة إلى عدد المستخدمين العرب المتصلين بالشبكة العنكبوتية. ونوهت بأهمية الفرص الواعدة التي يوفرها المحتوى الرقمي العربي في ظل الثورة الرقمية وتدفع المعلومات مع وجود مواهب عربية شابة قادرة على استغلال هذا التحول وإحداث نقلة نوعية في تطوير المحتوى الإلكتروني العربي الذي مازال قطاعاً واعداً للنمو والاستثمار أمام مجتمع الأعمال العربي ومن المؤمل أن يشهد نمواً مضطرباً خلال الفترة المقبلة.



جهينة العلي

تحول دون إحداث المزيد من التطوير والنمو على هذا القطاع المهم، كما يستعرض عدداً من التجارب الناجحة في المنطقة العربية. وبيّنت أن الإحصائيات التي أظهرتها شركة غوغل مؤخراً بينت أن هناك فجوة واسعة بين المحتوى العربي على الإنترنت وعدد المتحدثين باللغة العربية من مستخدمي الشبكة العالمية، حيث لا يتجاوز حجم المحتوى العربي على الإنترنت 3 في المئة وهي نسبة ضئيلة جداً بالقياس لعدد المستخدمين الذين يستفيدون من اللغة العربية على الإنترنت والذين يصل عددهم إلى 140 مليون مستخدم. وتابعت أن الإحصائيات كشفت كذلك أن اللغة العربية تقبع في المركز الثامن بين اللغات العالمية في كمية المحتوى متأخرة عن لغات لا يتجاوز

الوسط - المحرر الاقتصادي

تستضيف مملكة البحرين في 27 مايو/ أيار الجاري أحد أهم المنتديات المتخصصة التي تبحث المحتوى الإلكتروني العربي وذلك بفندق رمي جرادن بضاحية السيف، بمشاركة نخبة من المتحدثين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وسيكون مدير الخدمات اللغوية والتعريب في شركة غوغل، فائق عويس، المتحدث الرئيسي في المنتدى.

وقالت مدير المشاريع في شركة «فلكتشر ميديا» المنظمة للمنتدى، جهينة العلي: «إن المنتدى يحمل عنوان «الآفاق وخلق فرصة جديدة أمام التطوير والاستثمار»، وهو لقاء سيتطرق إلى تجارب غنية في هذا المجال سيغطي من خلالها المتحدثون من خلال أوراق عمل متخصصة تناقش محاور تتركز في فرص الاستثمار في المحتوى الرقمي العربي، وآفاق نمو المحتوى العربي على الإنترنت، ومساهمة المحتوى العربي على الإنترنت في زيادة إنتاجية وفعالية القطاعين الخاص والعام، إلى جانب معوقات نمو المحتوى العربي على الإنترنت، والتعرف على تجارب تجارية واجتماعية ناجحة للمحتوى العربي». وأكدت أن هذا المنتدى يهدف إلى استعراض الفرص والآفاق التي يوفرها المحتوى الرقمي العربي أمام مختلف فئات المجتمع وبالأخص قطاع الأعمال والاستثمار، كما يناقش العقبات التي

«بوليتكنك البحرين» تحت المؤسسات لدعم بحث «المرصد العالمي لريادة الأعمال 2014»

الوسط - المحرر الاقتصادي

دعا وكيل وزارة التربية والتعليم للموارد والخدمات رئيس مجلس أمناء بوليتكنك البحرين الشيخ هشام بن عبدالعزيز آل خليفة جميع المؤسسات الحكومية والخاصة الداعمة للمؤسسات لريادة الأعمال في البحرين إلى المشاركة في البحث الذي يجريه الفريق الوطني للمؤسسة العالمية لرصد ريادة الأعمال (GEM)، الذي دشنته كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) مؤخراً بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ورشة عمل أقيمت تحت رعاية وزير المواصلات القائم بأعمال رئيس مجلس التنمية الاقتصادية كمال أحمد محمد، مؤكداً أن ذلك سيساعدها على الوصول إلى فهم أكثر شمولاً لمشهد ريادة الأعمال في مملكة البحرين، وعلى جذب المزيد من المستثمرين ممن يتوافر لديهم دافع التجديد والابتكار إلى البحرين. وأوضح الشيخ هشام بن عبدالعزيز آل خليفة أن رؤية مملكة البحرين 2030 تنص صراحة على أهمية دور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية في البحرين والتي تتمتع بنظام دعم راسخ لرواد الأعمال والرائعين في بدء مشروعات تحظى بفرصة نمو واضحة، وتستम्मح المعلومات التي سيتم جمعها من أبحاث المؤسسة العالمية لرصد ريادة الأعمال في مملكة البحرين لمختلف الكيانات بالوصول



الشيخ هشام بن عبدالعزيز

الدولية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ونحبه أن نشير هنا إلى أن الأبحاث الأكاديمية المستندة إلى بيانات GEM أكثر ثراءً في أكثر من 250 مجلة أكاديمية، بما في ذلك المنشورات رفيعة المستوى، مثل مجلة تأسيس وإدارة الأعمال ومجلة الدراسات التجارية الدولية، وفي الصفح الدولية الكبرى مثل «وول ستريت جورنال» و«الفينانشيال تايمز». وأضاف أن مجلس أمناء بوليتكنك وافق مؤخراً على الأهداف الاستراتيجية الجديدة للكلية، وأحد أهدافها تعزيز ثقافة الأبحاث التطبيقية. عند اكتمال هذا البحث، الذي سيتضمن الكثير من المعلومات عن ريادة الأعمال في البحرين ويركز على المفاهيم والنوايا والسلوكيات إزاء ريادة الأعمال، فإن المعلومات التي يتم جمعها يمكن أن تكون مفيدة في تحديد الحواجز المحتملة التي تعترض القاعدة الجماهيرية العريضة أنها تعود تأسيس وإدارة المشروعات. ويمكن استعمال هذه المعلومات من قبل مختلف المنظمات الداعمة لريادة الأعمال لكي تقدم التمويل والدعم والتدريب والتوعية بأهمية العمل الحر، كما ستمكن هذه المعلومات مملكة البحرين من الاسترشاد بنظم اقتصادية أخرى في تقديمها لخدمات دعم رواد الأعمال.